

تحرك عاجل

احتجاز عدد من ناشطي الطلبة بدون تُهم

احتُجز خمسة من نشطاء طلبة جامعة الخرطوم بالسودان بدون توجيه تُهم لهم في شمال الخرطوم منذ 13 و 14 أبريل/نيسان عقب القبض عليهم من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني، وهم عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

ففي 13 أبريل/نيسان، قبض جهاز الأمن والمخابرات الوطني في مستشفى الأسنان بالخرطوم على خمسة طلاب، وهم بدر الدين صلاح محمد، في المستوى الأول بكلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية، وأحمد زهير داوود، من كلية الزراعة، ومحمد المجتبي، من كلية الصيدلة، وإبراهيم يحيى عمر، من كلية العلوم. وكانوا قد رافقوا زميلهم الذي أُصيب بجروح أثناء الاحتجاج إلى المستشفى. وفي 14 أبريل/نيسان قبض على محمد آدم شحت الله، وهو طالب في قسم الجغرافيا، أمام جامعة الخرطوم.

وفي 13 و 14 أبريل/نيسان قبضَ جهاز الأمن والمخابرات الوطني على 27 طالباً (5 إناث و 22 ذكور) ممن شاركوا في الاحتجاجات بجامعة الخرطوم. وكانت الاحتجاجات الطلابية قد بدأت في 11 أبريل/نيسان إثر ورود أبناء بأن الحكومة تخطط لبيع بعض مباني الجامعة، واستمرت حتى 14 أبريل/نيسان. وفي 16 أبريل/نيسان، أُطلق سراح الطلبة السبعة والعشرين بدون توجيه تُهم لهم. وذكر الطلاب الذين أُطلق سراحهم أنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة أثناء احتجازهم.

ولم يتم إبلاغ ذوي الطلاب الخمسة الذين ظلوا قيد الاعتقال بأماكن احتجازهم رسمياً، ولكنهم يعتقدون أن أبناءهم محتجزون حالياً في مقر جهاز الأمن والمخابرات الوطني بالقرب من محطة شندي في الخرطوم شمال.

ويساورنا القلق من أن يتعرض كل من بدر الدين صلاح محمد وأحمد زهير داوود ومحمد المجتبي وإبراهيم يحيى عمر ومحمد آدم شحت الله لخطر التعذيب أو إساءة المعاملة.

يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة، تتضمن ما يلي:

- الطلب من السلطات السودانية إبلاغ عائلات كل من بدر الدين صلاح محمد وأحمد زهير داوود ومحمد المجتبي وإبراهيم يحيى عمر ومحمد آدم شحت الله عن أماكن احتجازهم، وضمان الإفراج الفوري عنهم، إذا لم توجه لهم تُهم بإرتكاب جرائم جنائية معترف بها؛
- حث السلطات السودانية على ضمان عدم تعرض كل من بدر الدين صلاح محمد وأحمد زهير داوود ومحمد المجتبي وإبراهيم يحيى عمر ومحمد آدم شحت الله للتعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة؛

- حث السلطات السودانية على ضمان السماح لكل من بدر الدين صلاح محمد وأحمد زهير داوود ومحمد المجتبي وإبراهيم يحيى عمر ومحمد آدم شحت الله بتوكيل محامين من اختيارهم والحصول على الرعاية الطبية والاتصال بعائلاتهم بلا تأخير.

يرجى إرسال المناشدات قبل 1 يونيو/حزيران 2016، إلى:

الرئيس	وزير العدل	وإرسال نسخ إلى:
سيادة الرئيس عمر حسن أحمد البشير	عوض الحسن النور	وزير الداخلية
مكتب الرئيس	وزارة العدل	عصمت عبد الرحمن زين العابدين
قصر الشعب	ص.ب 302	وزارة الداخلية
ص.ب 281	شارع النيل	ص.ب 873
الخرطوم، السودان	الخرطوم، السودان	الخرطوم، السودان
المخاطبة: سيادة الرئيس	المخاطبة: معالي الوزير	المخاطبة: معالي الوزير

يرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم، وإدخال العناوين الدبلوماسية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس البريد الإلكتروني المخاطبة

أما إذا كنتم سترسلون المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، فيرجى الاتصال بمكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

احتجاز عدد من ناشطي الطلبة بدون تهم

معلومات إضافية

وثقت منظمة العفو الدولية عمليات القمع الشديد والمستمر التي قامت بها الشرطة وقوات الأمن ضد الأنشطة الطلابية في الجامعات في مختلف أنحاء السودان منذ عام 2012. وقد شملت حملات القمع استخدام القوة المفرطة على أيدي جهاز الأمن والمخابرات الوطني الشرطة وقوات الأمن التي استخدمت المبروات والغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي والذخيرة الحية ضد المتظاهرين السلميين إلى حد كبير، مما تسبب في وقوع وفيات وإصابات. وعلى مدى تلك الفترة، قُتل عشرات المحتجين وجرحوا وضربوا واعتقلوا. وقد تعرّض المعتقلون للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة بينما احتُجز آخرون بمعزل عن العالم الخارجي.

وُقُبض على أكثر من 300 شخص من المشتبه بأنهم لعبوا دوراً في قيادة أو تنسيق الاحتجاجات التي اندلعت في شتى أنحاء البلاد ضد تدابير التقشف الاقتصادي في عام 2012، واحتجزوا تعسفاً. وأدت ردود جهاز الأمن والمخابرات الوطني والشرطة على احتجاجات سبتمبر/أيلول 2013 ضد رفع الدعم عن المحروقات إلى وفاة ما يزيد على 140 شخصاً، ممن ظهرت على أجسادهم آثار الرصاص، وإصابة عدد من المحتجين والمارة بجروح. وفي أبريل/نيسان 2015، تعرّض مئات الطلبة ممن شاركوا في مظاهرة بجامعة الفاشر دعت إلى مقاطعة الانتخابات العامة في أبريل/نيسان، للهجوم من قبل عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني، الذين استخدموا الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين. وفي يناير/كانون الثاني 2016، شنّ عناصر من جهاز الأمن والمخابرات الوطني هجوماً على طلاب كانوا يحضرون ندوة عامة نظّمها حزب القوى الشعبية المتحدة المعارض في جامعة الجنيينة بغرب دارفور. وقد ضرب الطلاب بخراطيم المياه والقضبان الحديدية مما أدى إلى وفاة أحد الطلبة وإصابة آخرين بجروح. وفشلت الحكومة السودانية مراراً في ضمان إجراء تحقيقات وافية ومحيدة ومستقلة في انتهاكات حقوق الإنسان وإخضاع مرتكبيها للمساءلة، الأمر الذي يؤدي إلى إدانة ظاهرة الإفلات من العقاب وعرقلة إمكانية ردع الجناة.

ونشير هنا إلى أن جهاز الأمن والمخابرات الوطني يتمتع بسلطات واسعة للقبض على الأشخاص واحتجازهم بموجب قانون الأمن الوطني لعام 2015، الذي يسمح باحتجاز المشتبه بهم لمدة تصل إلى أربعة أشهر ونصف الشهر بدون إجراء مراجعة قضائية لقرار احتجازهم. وغالباً ما يستخدم موظفو الجهاز هذه السلطات للقبض على الأشخاص واحتجازهم تعسفاً وإخضاعهم للتعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة. وبموجب القانون نفسه يتمتع موظفو هذا الجهاز بالحماية من الملاحقة القضائية على أي فعل يرتكبونه في مجرى علمهم، الأمر الذي أدى إلى

تفشي ثقافة الإفلات من العقاب. وقد أدت التعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان في 5 يناير/ كانون الثاني 2015 إلى تفاقم الأوضاع. ومنح التعديل الدستوري الذي أُجري في يناير/كانون الثاني جهاز الأمن والمخابرات الوطني صلاحيات التدخل في حالة وجود "أخطار سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية" بدون إعطاء أية توضيحات بشأن ماهية الحالات التي تصل إلى حد الأخطار، ومن هنا يستطيع جهاز الأمن والمخابرات الوطني تفسير الممارسة المشروعة لحرية التعبير والتجمع والاشتراك في الجمعيات بأنها تشكل خطراً على الدولة. ولطالما دعت منظمة العفو الدولية إلى مراجعة السلطات التي يتمتع بها جهاز الأمن والمخابرات الوطني بحيث تتسق مع المعايير الدولية.

الأسماء: بدر الدين صلاح محمد وأحمد زهير داوود ومحمد المجتبي وإبراهيم يحيى عمر ومحمد آدم شحت الله/ ذكور

بتاريخ: 20 أبريل/نيسان 2016

السودان

رقم الوثيقة: AFR 54/3861/2016

تحرك عاجل: UA: 89/16